# مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

## الجلسة 9307

الأربعاء، 19 نيسان/أبريل 2023، الساعة 10/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد نبينزيا/السيدة إفستيغنييفا | (الاتحاد الروسي) |
| *الأعضاء:* | إكوادور | السيد بيريس لوسي |
| | ألبانيا | السيد سباسي |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيد المزروعي |
| | البرازيل | السيد دي ألميدا فيليو |
| | سويسرا | السيد هاوري |
| | الصين | السيد جانغ جون |
| | غابون | السيدة نغيما ندونغ |
| | غانا | السيد أغيمان |
| | فرنسا | السيد أولميدو |
| | مالطة | السيدة غات |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد كاريوكي |
| | موزامبيق | السيد فرناندیس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وود |
| | اليابان | السيد إيشيكاني |

**جدول الأعمال**

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2023/237)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

*افتتحت الجلسة الساعة 10/00.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**الحالة في منطقة البحيرات الكبرى**

**تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2023/237)**

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى؛ وسعادة السيد إيفان سيمونوفيتش، الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة بناء السلام؛

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/237 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد هوانغ شيا.

**السيد هوانغ شيا** (*تكلم بالفرنسية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لإطلاعه على التطورات في منطقة البحيرات الكبرى منذ تقديم آخر تقرير للأمين العام (S/2023/237). وإذ أتكلم هنا اليوم، يمكن ملاحظة تحسن طفيف.

على الصعيد العسكري، ترسخ هدوء هش في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلم تقع اشتباكات كبيرة في الأيام الأخيرة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس، ويبدو في الوقت نفسه أن وقف إطلاق النار الهش لا يزال قائما. ويتواصل نشر قوات من القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا. وانخفض تبادل التصريحات غير الدبلوماسية بين كيغالي وكينشاسا.

مع ذلك، وبغض النظر عن إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك مخاطر جسيمة. ولا يزال انسحاب حركة 23 مارس من المناطق المحتلة غير مكتمل. ولم يتحقق بعد نزع سلاح المقاتلين وتجميعهم، على النحو المنصوص عليه في خريطة طريق لواندا. وهناك تأخر في التوصل إلى الحل السياسي التفاوضي الذي يطالبون به هم أنفسهم على نحو متزايد. ولا يزال خطر استئناف الأعمال العدائية احتمالا حقيقيا. وتواصل الجماعات المسلحة المحلية والخارجية بث الرعب وتأجيج انعدام الأمن. وتشمل تلك الجماعات القوات الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي.

والعواقب الاجتماعية والإنسانية الناجمة عن الحالة الراهنة كارثية. فهي تؤجج دورة لا نهاية لها من التوترات بين المجتمعات المحلية وتهيئ المجال لانتشار خطاب الكراهية. وقد نزح ما يقرب من 600 000 شخص في مقاطعة كيفو الشمالية وحدها. وأصبح أكثر من 38 000 كونغولي في عداد اللاجئين بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وشباط/فبراير من هذا العام. وتستمر التوترات بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويبدو أن الثقة بين البلدين في انحسار.

وهناك تناقض صارخ في المشهد عبر منطقة البحيرات الكبرى – فهو مشجع في بعض الحالات بينما يكشف في حالات أخرى عن حالة أمنية وإنسانية لا تزال تبعث على القلق الشديد. ويتطلب ذلك التفاوت أن يجدد مجلس الأمن وجميع شركاء المنطقة جهودنا ويعززوها. ويجب أن نستفيد من الفرصة الصغيرة المتاحة حاليا. ويجب أن نعطي الأولوية لتحقيق انخفاض فعلي في التوترات. ويجب أن ندعم الجهود التي تبذلها المنطقة لوضع حد للأزمة. وأخيرا، يجب أن نشجع التنفيذ الشامل لجميع الالتزامات المتعهد بها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي

يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى طالما يجري تحقيقه بالكامل من خلال إجراءات ملموسة تسترشد بإرادة سياسية تزداد قوة باستمرار.

ومع ذلك، تكمن الحاجة الأكثر إلحاحا في أن نضع حدا للأزمة. ويجب أن نتجنب تصعيد الحالة إلى حرب. ودعونا نقولها مرة أخرى: إن منطقة البحيرات الكبرى في غنى عن حرب جديدة. وفي ذلك السياق، ينبغي أن نرحب بجهود السلام الإقليمية وندعمها، بما في ذلك عملية لواندا التي يقودها الرئيس لورنسو، رئيس أنغولا، والتي تهدف إلى إعادة إقامة علاقات سلمية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا؛ وعملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، بزعامة الرئيس ندايشيميي والرئيس السابق أوهورو كينياتا، والتي تركز على عقد المشاورات السياسية وبذل الجهود العسكرية. وتتطلب هاتان المبادرتان الحاسمتان دعما أقوى منا بالإجماع. فهاتان المبادرتان تشكلان المسارين المتكاملين نحو حل الأزمة الراهنة، وينبغي أن تؤديا معا إلى حل. وحالما تكتمل تلك المرحلة، ينبغي لبلدان منطقتي البحيرات الكبرى أن تركز، في الأجلين المتوسط والطويل، على تنفيذ إطار عمل أديس أبابا. المناقشات الجارية من أجل تنشيطه تمثل مرحلة هامة. بالنيابة عن الأمم المتحدة، سيقدم مكتبي الدعم والمساهمة اللازمين، إلى جانب المؤسسات الضامنة الأخرى.

أود أن أشدد على نقطة مؤداها أنه بعد 10 سنوات من التوقيع على إطار أديس أبابا، يوجد توافق في الآراء على أن هذا الإطار لا يزال مهما لاستقرار المنطقة. ولكن هناك أيضا توافق ناشئ في الآراء اليوم على أن ثمة ضرورة لتنشيطه، على النحو الذي أيده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 17 شباط/فبراير. وفي أعقاب ذلك، في 29 آذار/مارس، جمعت مفوضية الاتحاد الأفريقي، في جملة أمور، ممثلين عن المؤسسات الضامنة للإطار. وقدم ذلك الاجتماع توصياته. وفي 12 و 13 نيسان/أبريل، في نيروبي، أجرت البلدان الموقعة أول تبادل للآراء بشأن هذا الموضوع خلال اجتماع للجنة الدعم التقني لتنفيذ الإطار، وقد شاركت في ترؤسه مع زميلي ممثل الاتحاد الأفريقي. أخيرا، سينعقد في بوجومبورا في 6 أيار/مايو، مؤتمر القمة الحادي عشر لآلية الرقابة الإقليمية لإطار السلام والأمن والتعاون حيث سيطرح رؤساء دول المنطقة آراءهم. وآمل أن تكون فرصة لتعزيز تنسيق ومواءمة العمليات الإقليمية لإنهاء الأزمة الراهنة.

وفي ظل الظروف الراهنة، يجب ألا ندخر جهدا وأن نرسخ الإنجازات التي تحققت حتى الآن. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أختتم بياني بمشاطرة بعض الآراء بشأن المضي قدما في الأشهر المقبلة.

ووفقا للولاية الصادرة عن مجلس الأمن وبناء على تعليمات الأمين العام، سأستمر في مساعي الحميدة وأشدد على حتمية مواصلة الحوار والتوصل إلى حل سياسي. وسيواصل مكتبي دعم عقد الاجتماع الرفيع المستوى المقبل لآلية الرقابة الإقليمية المزمع عقده في بوروندي، وهو مؤتمر قمة، كما ذكرت، سيكون حدثا هاما، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمواصلة الحوار بين رؤساء دول المنطقة والإسراع بتنفيذ القرارات المنبثقة عن الجهد السياسي الجاري، وهما عمليتا نيروبي ورواندا. وعلاوة على ذلك، سيواصل مكتبي دعمه للخلية التنفيذية المعنية بالتدابير غير العسكرية. وتعمل تلك المبادرة الإقليمية على نزع سلاح المقاتلين المسلحين الأجانب الموجودين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادتهم إلى أوطانهم. كذلك تهدف إلى تعزيز قدرات الاستضافة وإعادة الإدماج في بلدان المنشأ. أخيرا، سنضاعف جهودنا لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى والمبادرات الرئيسية. وسنفعل كل ذلك بالتعاون الوثيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية، وكذلك مع الشركاء الدوليين. لقد دعمتنا تلك الوكالات بلا كلل، كما يدل على ذلك نجاح اجتماع وكالات المعونة الذي اشتركت في تنظيمه مع بلجيكا في 28 آذار/مارس. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن عميق امتناني لجميع البلدان الشريكة.

تهدف كل تلك الجهود أيضا إلى ضمان مشاركة أكبر للنساء والشباب في الحوار وعمليات السلام، فضلا عن الدعوة إلى إدارة أكثر شفافية للموارد الطبيعية.

تحتاج منطقة البحيرات الكبرى إلى مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى – لتعزيز التهدئة الفورية للتوترات في المنطقة، وتشجيع

التوصل إلى حل سياسي للأزمة الراهنة، ودعم تنفيذ أكثر جدية لإطار عمل أديس أبابا. وسيكون ذلك الدعم من جانب المجلس حاسما وحيويا وعاجلا.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد هوانغ شيا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

**السيد سيمونوفيتش** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، يا سيادة الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بصفتي رئيسا للجنة بناء السلام. وبناء على المشورة السابقة التي قدمتها اللجنة إلى المجلس في تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر S/PV.9165)، فضلا عن مشاركتها المستمرة في منطقة البحيرات الكبرى، تشجع اللجنة مجلس الأمن على النظر فيما يلي.

تكرار مطالبته لجميع الجماعات المسلحة بإلقاء أسلحتها فورا ووقف الأعمال القتالية.

مواصلة الدعم القوي لمبادرات السلام الإقليمية، بما في ذلك عملية لواندا التي يقودها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وعملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، فضلا عن حوارها بين الكونغوليين.

حض جميع الدول على تنفيذ الالتزامات الواردة في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وتعزيز تدابير بناء الثقة، والمساعدة على تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار والنقاش البناءين.

الدعوة إلى تعزيز الدعم الدولي للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية المتطرفة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

التشديد على الشمولية باعتبارها عنصر رئيسي في النهوض بأهداف بناء السلام على الصُعد المحلية والوطنية والإقليمية لضمان إحلال سلام مستدام طويل الأجل، وتشجيع مواصلة الجهود الجارية لتعزيز دور المرأة في العمليات والهياكل السياسية والسلام على الصُعد المحلية والوطنية والإقليمية.

التشديد على أهمية إدماج الشباب والتنويه بالحاجة إلى زيادة الجهود الوطنية والإقليمية لإشراك الشباب في العمليات السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الإعراب عن دعم الجهود الرامية إلى إدارة مستدامة وشفافة للموارد الطبيعية، بما يتماشى مع توصيات حلقة عمل الخرطوم لعام 2021 التي تهدف إلى ضمان التنفيذ الفعَّال للمبادرة الإقليمية للبحيرات الكبرى لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والدعوة إلى تعزيز قدرة إطار إصدار الشهادات بشأن المعادن في منطقة البحيرات العظمى.

الإعراب عن دعم الاتفاقات القائمة التي تعزز التكامل الاقتصادي والمالي الإقليمي وتسهم في التنمية المستدامة.

ومواصلة تعزيز الدعم والمساعي الحميدة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة بغية تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة على أساس الملكية الوطنية.

والدعوة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة والمساءلة والعدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب في المنطقة، بما في ذلك من خلال دعم المؤسسات الوطنية وشبكة التعاون القضائي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى.

والإعراب عن دعمه للشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

والإعراب عن تأييده لتوفير التمويل الكافي لأنشطة بناء السلام في المنطقة، بما في ذلك عن طريق إشراك القطاع الخاص، حسب الاقتضاء، والطلب من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية التعجيل تقديم دعمها لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومواصلة التأكيد على أهمية اتباع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة في المنطقة نهجا استراتيجيا ومتسقا للحفاظ على مكاسب

بناء السلام، ولا سيما في سياق انتقال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتقف لجنة بناء السلام على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم عمل المجلس في منطقة البحيرات الكبرى.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد أولميدو** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص ورئيس لجنة بناء السلام على إحاطتيهما.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط: أولا، دور الآليات الإقليمية؛ وثانيا، الحالة الإنسانية؛ وثالثا، دور الاتحاد الأوروبي.

يجب تنفيذ ودعم صكوك السلام الإقليمية، بما في ذلك اتفاق أديس أبابا الإطاري، الذي نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإبرامه.

وتواصل الجماعات المسلحة هجماتها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين أن الحالة في محيط غوما لا تزال متقلبة، فإن ثمة بوادر تدل على حدوث تحسن. ونشجع جميع الأطراف على المضي في طريق وقف التصعيد وتحقيق السلام.

وتُذكر فرنسا بثلاثة مبادئ أساسية للاتفاق الإطاري للمنطقة: عدم دعم الجماعات المسلحة واحترام سيادة الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية وعدم إيواء الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم دولية أو توفير الحماية لهم. ويجب على جميع الأطراف احترام هذه المبادئ وكل الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري. وينبغي أن يعطي مؤتمر القمة المقبل لآلية الرقابة الإقليمية زخما جديدا في هذا الصدد، بالإضافة إلى الجهود المبذولة في إطار عمليتي نيروبي ولواندا.

وترحب فرنسا بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعمليات السلام الإقليمية. ويجب على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمبعوث الخاص أن يدعما آليات التحقق، ولا سيما الآلية التي نشرتها أنغولا. ويجب أيضا توضيح احتياجات هذه الآليات. ومن شأن إنشاء مكتب آلية تحقق مشتركة أن يعزز أوجه التآزر والاتساق في عمل الآليات.

ويجب أن يستمر دعم الأمم المتحدة استعدادا للجولة الرابعة من المشاورات بين الأطراف الكونغولية في إطار عملية نيروبي. وقد أعرب المبعوث الخاص عن دعمه لفريق الاتصال المعني بالتدابير غير العسكرية لإعادة المقاتلين السابقين التابعين للجماعات المسلحة غير الكونغولية إلى أوطانهم. وهذا أمر مهم.

ثانيا، يجب أن نعالج الحالة الإنسانية المتدهورة والأسباب الجذرية للنزاع. فالملايين من الناس، ولا سيما النساء والأطفال، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ويجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية، وضمان سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وقد دعمت فرنسا الجسر الجوي للاتحاد الأوروبي إلى غوما منذ آذار/مارس الماضي، والذي جلب 140 طنا من الإمدادات الطبية والتغذوية. ووفقا للالتزامات التي تعهد بها الرئيس إيمانويل ماكرون، ستقدم فرنسا مساعدات إنسانية بقيمة 34 مليون يورو في عام 2023.

وترحب فرنسا بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان كينشاسا بشأن تعزيز التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى. فحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب ضروريان. ويجب مضاعفة الجهود لمنع خطاب الكراهية والتحريض على العنف.

وتدين فرنسا نهب الموارد الطبيعية في المنطقة، الذي يغذي أنشطة الجماعات المسلحة. ويجب على دول البحيرات الكبرى وشركائها مكافحة الاتجار والعمل معا لتحسين سلاسل القيمة.

ثالثا، سيظل الاتحاد الأوروبي شريكا ملتزما في منطقة البحيرات الكبرى. وفي شباط/فبراير الماضي، اعتمد الاتحاد استراتيجية جديدة للمنطقة. ولهذه الاستراتيجية ثلاثة أهداف: السلام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكامل الإقليمي. وسيعمل الاتحاد الأوروبي أيضا من خلال فرض جزاءات إذا لزم الأمر.

ومن بين الجوانب الأخرى للالتزام الأوروبي، أود أيضا أن أذكر استراتيجية "البوابة العالمية"، التي تهدف إلى تعزيز الربط بين شبكات

الكهرباء والجهود الرامية إلى زيادة إمدادات الطاقة المتجددة. وكدليل على الالتزام، شارك الرئيس إيمانويل ماكرون والمفوضان أوربيلاينن وبريتون في المنتدى الاقتصادي الأوروبي – الكونغولي في كينشاسا في 4 آذار/مارس. وتتماشى الاستراتيجية الأوروبية مع استراتيجية الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، التي تؤيدها فرنسا.

**السيد إيشيكاني** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته ولرئيس لجنة بناء السلام، السيد سيمونوفيتش، على مشورته. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي دول المنطقة في جلسة اليوم.

يساورنا قلق بالغ إزاء العنف المتكرر الذي ترتكبه الجماعات المسلحة وتفاقم أزمات الأمن البشري والتوترات المتزايدة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ولا تزال هذه الحالة الخطيرة تمنع المنطقة من تسخير إمكاناتها الهائلة، التي يستحقها السكان منذ أمد بعيد. ويجب أن تتضافر جهودنا لكفالة سلامة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها. ويجب على البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، إلى جانب الضامنين، تجديد الالتزام، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بتنفيذه بصورة كاملة.

وكما أبرز رئيس لجنة بناء السلام، فإن ثمة دورا حيويا لمبادرات السلام الإقليمية الجارية، بما في ذلك عملية نيروبي وعملية لواندا. والوقف الفوري للأعمال القتالية هو الخطوة الأولى لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في السلام المستدام. ويجب أن تشارك جميع الجماعات المسلحة مشاركة كاملة في تلك العمليات، ولا يمكن التسامح مع أي محاولات لدعم الجماعات المسلحة المعارضة للمبادرات الإقليمية. وينبغي تنسيق التدابير العسكرية وغير العسكرية تنسيقا جيدا وبطريقة منسجمة تتماشى مع الجهود الجارية التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب أن تواصل المساعدات الدولية التركيز على تهيئة بيئة مؤاتية لنجاح المبادرات والتعاون على الصعيد الإقليمي. ومن الضروري زيادة توسيع نطاق تدابير بناء الثقة والحوارات البناءة بين أصحاب المصلحة. ويتحتم أيضا كفالة الدعم المتواصل لمعالجة الحالات الإنسانية الشديدة، التي تؤثر على النساء والأطفال أكثر من غيرهم، والتي تتفاقم بسبب استخدام القوة المسلحة. ونتوقع أن يواصل المبعوث الخاص هوانغ شيا ومكتبه المساعدة في النهوض بقضايا المرأة والسلام والأمن في المنطقة.

إن تعقيد التحديات التي تواجهها المنطقة يتطلب منا اتباع نهج شامل عابر للحدود، يربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتجسد استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى ذلك بحق في مبادراتها الرئيسية.

وتنطوي إحدى الركائز الأساسية للاستراتيجية على اتخاذ إجراءات لمنع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، الذي لا يزال أحد دوافع النزاع. وتعزيز مراقبة الحدود والتعاون القضائي أمران أساسيان للتصدي بفعالية لهذا التحدي الذي طال أمده، وينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة في هذه الجهود. وصندوق بناء السلام مهيأ تماما للمساعدة في المشاريع العابرة للحدود وينبغي أن يضطلع بدور حفاز في تعزيز المزيد من المبادرات الإقليمية.

وينبغي أيضا أن يكون دعمنا الثنائي عنصرا متكاملا تماما في الجهود الدولية الأوسع نطاقا وأن يكمل المبادرات الإقليمية ويزيد تأثيرها. ومن هذا المنطلق، ما فتئت اليابان، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، تعمل للمساعدة على تحسين حياة الناس ورفاههم، بما في ذلك دعم تعزيز القدرة على الصمود الاجتماعي؛ ومد يد العون في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ للمشردين داخليا واللاجئين.

ولا تزال اليابان متعاونة تماما مع جميع الشركاء، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل تحقيق السلام والرخاء في منطقة البحيرات الكبرى.

**السيد دي ألميدا فيليو** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب الوفد البرازيلي عن امتنانه للمبعوث الخاص هوانغ شيا والسفير إيفان

سيمونوفيتش على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأرحب بوفود رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

لقد تابعنا عن كثب آخر التطورات في منطقة البحيرات الكبرى، ولا تزال الحالة الأمنية مصدر قلق كبير لنا. ولا يزال التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة على بلدان منطقة البحيرات الكبرى ملموسا، كما أظهرت سلسلة من الأحداث الواردة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/237). وكان للزيادة في أنشطة الجماعات المسلحة التي شهدناها في المنطقة في الأشهر الأخيرة أثر مدمر على المجتمعات المحلية وملايين اللاجئين والمشردين داخليا من مختلف المنظورات، بدءا من حقوق الإنسان إلى التنمية الاقتصادية، وهي تمثل أيضا تهديدا لحياة حفظة السلام الموجودين في الميدان. وكثيرا ما تؤدي أنشطة تلك الجماعات إلى العنف الجنسي وتعذر الحصول على المعونة الإنسانية وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، مما يعرض للخطر الجهود الحالية المبذولة للتوصل إلى سلام مستدام.

وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، نود أن نشيد بجميع أوجه التقدم التي أحرزتها جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الموقعة في تنفيذ التزاماتها، فضلا عن عمل المؤسسات الضامنة. ويحدونا الأمل في أن يلقي الاجتماع المقبل لآلية الرقابة الإقليمية للإطار، الذي سيعقد في أيار/مايو في بوجومبورا، بعض الضوء على أفضل طريق للمضي قدما لمعالجة الأزمة الأمنية والإنسانية الخطيرة التي تواجه المنطقة. ونود أيضا أن نشيد بجميع الجهود الإقليمية المبذولة في ذلك الصدد. وتستحق هذه الجهود تشجيعنا ودعمنا الكامل. ومن هذا المنطلق، نود أن نشيد بالدور القيادي والبناء الذي اضطلع به المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا. ونود أن نشيد بجهود الوساطة التي اضطلعت بها أنغولا وكينيا في عمليتي لواندا ونيروبي. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ جميع الأطراف خطوات ملموسة لتنفيذ التوصيات المتفق عليها تحت رعاية هاتين العمليتين. وفي هذا المشهد الإقليمي المليء بالتحديات، لا يمكننا أبدا أن نغالي في التأكيد على أهمية اعتماد تدابير لبناء الثقة لاستعادة الثقة وإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح.

وبغية حماية إنجازات عملية السلام الجارية، لا بد من التعجيل بتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، من الضروري تعزيز ركيزة إعادة الإدماج وضمان حصول المقاتلين السابقين والنساء والشباب على الفرص الاقتصادية التي توفر لهم الأدوات اللازمة لتحسين سبل عيشهم. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تأييدنا لعمل المبعوث الخاص وأن نسلط الضوء على مساهمة استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى في تحقيق الاتساق والشمول في مبادرات بناء السلام. ونود أيضا أن نشدد على أهمية الملكية الوطنية من أجل تحقيق السلام والازدهار الدائمين في المنطقة، ومن هذا المنطلق، نود أن نرحب بمشورة لجنة بناء السلام لصالح دعم بلدان البحيرات الكبرى في تعزيز التكامل الاقتصادي والمالي الإقليمي، فضلا عن إسهامها في التنمية المستدامة، وأن نؤيد هذه المشورة. تلك خطوة أساسية لبناء السلام.

وأخيرا، ندعو جميع دول المنطقة إلى المثابرة على طريق الحوار السياسي الشامل. فلا يمكن إيجاد حل دائم من دون مشاركة مجدية لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وأرحب أيضا برئيس لجنة بناء السلام وأقدر المشورة التي قدمها إلى مجلس الأمن هذا الصباح.

تأتي جلسة اليوم في لحظة حرجة بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى الأوسع نطاقا. في الشهر الماضي تحديدا، سافر المجلس إلى كينشاسا وغوما. وقبل أسبوعين (انظر S/PV.9298)، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا معلومات مستكملة عن المساهمات والتضحيات الحاسمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تحقيق السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فاستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وسيلة هامة أخرى لإحلال السلام في المنطقة. وتقدر الولايات المتحدة استخدام المبعوث الخاص لمساعيه الحميدة لتوليد الدعم الدولي لعمليتي نيروبي ولواندا اللتين تقودهما جماعة شرق أفريقيا. ونرحب بمبادرة الشركاء الإقليميين والتزامهم ونرحب بالانخفاض الأخير في الأعمال القتالية.

ولكن على الرغم من تلك الجهود، تستمر الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في التدهور ولا تزال التوترات قائمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وتدعو الولايات المتحدة جميع الأطراف إلى العمل على وجه السرعة للوفاء بكامل التزاماتها بموجب بلاغ لواندا، بما في ذلك الانسحاب الكامل لحركة 23 مارس إلى خط سابينيو، ثم تجميع المقاتلين ونزع السلاح. ويجب على رواندا أيضا سحب قواتها وإنهاء الدعم لحركة 23 مارس الخاضعة لجزاءات الأمم المتحدة. كما أكرر دعوتنا إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الإنهاء الفوري للتعاون مع الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومواصلة إصلاح القطاع الأمني والاستمرار في شجب خطاب الكراهية ومحاسبة الأفراد على التحريض على العنف. وللأسف، استغل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعروف أيضا باسم القوات الديمقراطية المتحالفة، الحالة وسيظل يشكل تهديدا. ويجب ألا يغيب عن بالنا ذلك التحدي الأمني الملح.

ويجب علينا أيضا أن نزيد تركيزنا على الأزمة الإنسانية الخطيرة. ففي عام 2023 وحده، أدى النزاع إلى نزوح أكثر من نصف مليون شخص، أجبر الكثير منهم على العيش بدون الحصول على ما يكفي من الغذاء أو الماء أو الرعاية الطبية في مخيمات ممتلئة بما يتجاوز طاقتها الاستيعابية. ويجري استغلال آلاف النساء والأطفال من خلال عمليات منظمة للاتجار بالجنس. والولايات المتحدة هي أكبر مقدم للمساعدات الإنسانية إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ساهمت بأكثر من 140 مليون دولار منذ 1 تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت الذي نتحدث فيه، يعمل شركاؤنا في ظروف محفوفة بالمخاطر لتقديم المساعدة المنقذة للحياة لمئات الآلاف من الأشخاص في مقاطعة كيفو الشمالية. ويجب على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تفعل أكثر من ذلك بكثير لحماية مواطنيها، بما في ذلك توفير الأراضي للمواقع التي يمكن للمشردين أن يتلقوا فيها الخدمات وإنفاذ قوانينها الخاصة ضد الاتجار بالنساء والفتيات واستغلالهن.

وفي المرة الأخيرة التي قدم فيها المبعوث الخاص هوانغ شيا إحاطة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.9165)، كانت عمليات نشر القوات الإقليمية تحت رعاية القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا في مراحل التخطيط الأولية. وفي الأسابيع الأخيرة، نشرت بوروندي وأوغندا وجنوب السودان قوات في مقاطعة كيفو الشمالية. والتزمت أنغولا أيضا بنشر قوات للمساعدة في استعادة السلام. ومن الضروري ألا تتسبب قوات الأمن الإضافية في تفاقم الوضع المتوتر أصلا. وبناء على ذلك، أكرر دعوتي للقادة الإقليميين لضمان احترام قواتهم لحقوق الإنسان وإعطاء الأولوية لسلامة المدنيين والامتناع عن ممارسة الأنشطة غير المشروعة، مثل استخراج الموارد الطبيعية. ومن المهم بنفس القدر أن ينسقوا مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وأن يكملوا العمل الهام الذي تقوم به.

يصادف هذا العام مرور 10 سنوات على التوقيع على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، ولكن المنطقة لا تزال تتسم بعدم الاستقرار. ومن خلال عمليتي نيروبي ولواندا، لدينا الهياكل السياسية اللازمة لمواصلة الحوار. ومن خلال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة والقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا، لدينا القدرة على حماية المدنيين. ومن خلال الأمم المتحدة ومكتب المبعوث الخاص وجهودنا الثنائية، لدينا المنصات اللازمة للتنسيق والمشاركة دبلوماسيا. ما نفتقده هو الالتزام والإرادة السياسية لاستخدام تلك الأدوات للأغراض المقصودة منها، أي تحقيق السلام. لا يمكننا أن ننتظر 10 سنوات أخرى لأجل إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى، الذي تستحقه شعوب المنطقة الآن.

**السيد جانغ جون** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا ورئيس لجنة بناء السلام، السفير سيمونوفيتش، على إحاطتيهما. كما أرحب بحضور ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي في جلسة اليوم.

إن للتحديات المتزايدة في منطقة البحيرات الكبرى والحالة الأمنية المتدهورة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا أثر على السلام والاستقرار الإقليميين. يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي الدعم إلى بلدان المنطقة في استخلاص تجاربها وإعادة تفعيل تلك العملية الهامة لأجل بناء مستقبل مشترك.

أود أن أشدد على النقاط التالية:

أولا، يجب أن نصر على التعايش السلمي. قبل عشر سنوات وقعت بلدان المنطقة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وتعهدت رسميا باحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة للجماعات المسلحة وعدم دعمها. وتعدُّ تلك الالتزامات مثالا يحتذى به للاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

ونظرا للمشاكل المستمرة التي تسببها الجماعات المسلحة والتوترات المتزايدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي لبلدان المنطقة أن تستخلص دروسا من التاريخ وأن تفي بالتزاماتها المشتركة فضلا عن حل خلافاتها عن طريق الدبلوماسية والحوار. إن المسألة الملحة الآن تتمثل في حث الجماعات المسلحة على وقف القتال ووضع حد للعنف. تؤيد الصين الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة في تفعيل الاتفاق الإطاري وتتطلع إلى اختتام ناجح لمؤتمر القمة المقرر عقده في بوروندي في أيار/مايو.

لقد اضطلع المبعوث الخاص هوانغ شيا بالكثير من العمل في تعزيز الاتفاق الإطاري ونأمل أن يواصل الاضطلاع بدور قيادي وتعزيز دبلوماسيته ومساعيه الحميدة مع تهيئة الظروف للحوار والثقة المتبادلة بين الأطراف.

ثانيا، يجب أن نصر على التعاون الإقليمي. لقد عقد الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤخرا مؤتمرات قمة متتالية لاستخدام مساعيها الحميدة فيما يتعلق بمسألة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيز المبادرات الإقليمية مثل عمليتي نيروبي ولواندا. وتواصل جماعة شرق أفريقيا وأنغولا تنفيذ عمليات لحفظ السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية وأن يدخل العمليتان حيز التنفيذ الفعال.

في الوقت نفسه ينبغي تعزيز الوسائل غير العسكرية بالتوازي. تدعم الصين فريق الاتصال والتنسيق الإقليمي المعني بالتدابير غير العسكرية في مواصلة تفاعلهمع الجماعات المسلحة وتعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومساعدة بلدان المنطقة في تعزيز التبادل في مجال الدفاع وأمن الحدود.

تُعدُّ الاستراتيجية الجديدة لمنطقة البحيرات الكبرى إطارا هاما للمنظمة لتعزيز التعاون الإقليمي. تقدّر الصين الجهود التي يبذلها مكتب المبعوث الخاص في إنشاء أمانة متكاملة لتنفيذ المبادرات الرئيسية والاستراتيجية وخطة العمل الجديدتين. إن الصين على استعداد لتقديم المساعدة في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية. ونتوقع من شركائنا الرئيسيين أن يساهموا باستمرار في الصندوق وأن يدعموا تنفيذ الاستراتيجية الجديدة.

ثالثا، ينبغي أن نصر على تحقيق التنمية المشتركة التي ستساعد على الربط بين مصالح بلدان المنطقة وتوطيد الأسس المادية اللازمة لأمنها المشترك. وتعمل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي وزامبيا ورواندا وأوغندا وبلدان أخرى في المنطقة بشكل مستمر على إنشاء لجان للتعاون الثنائي وتوقيع اتفاقات اقتصادية وتجارية وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية عبر البلدان وعبر الأقاليم

وبذل جهود كبيرة لتعزيز زخم التنمية داخل المنطقة نفسها فضلا عن تعزيز التعاون الإقليمي، وهذا ما نثني عليه. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة، مثل مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، أن تتوسط في هذه الجهود وأن تساعد في التعاون الإقليمي.

كما يعدُّ الاستخراج غير المشروع للموارد الطبيعية عاملا هاما يزعزع الاستقرار الإقليمي ويقيد التنمية الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بلدان المنطقة في كبح الاتجار غير المشروع من جانب الجماعات المسلحة وأن يواصل دعم التجارة المشروعة حتى تكون الموارد الطبيعية عنصرا هاما في التعاون الإقليمي.

ما برحت الصين تدعم دائما وعلى نحو ثابت جهود التنمية المستدامة لمنطقة البحيرات الكبرى كما نفذت عددا كبيرا من مشاريع التعاون مع دول المنطقة في مجالات البنية التحتية والطاقة والموارد التعدينية والاستجابة لتغير المناخ وتحسين سبل العيش وتوفير فرص العمل. إن مبادرة التنمية العالمية الصينية موجهة في الأساس إلى البلدان النامية ومنها البلدان الأفريقية. وبعد ظهر اليوم ستنظم البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية بالشراكة مع الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي ووكالات الأمم المتحدة في الصين حدثا رفيع المستوى لعرض آخر التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الإنمائية العالمية. ونتطلع إلى تعزيز التعاون مع بلدان المنطقة في إطار مبادرة التنمية العالمية وإعطاء زخم جديد لتحقيق السلام والتنمية في المنطقة.

**السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته والسفير سيمونوفيتش على العرض الذي قدمه بالنيابة عن لجنة بناء السلام. أرحب بمشاركة بلدان المنطقة في هذه الجلسة.

سأركز على الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والعمليات الإقليمية لإنهاء النزاع.

لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف وتدهور الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين بشدة استمرار العنف الذي ترتكبه كل الجماعات المسلحة بما في ذلك جماعة 23 مارس المسلحة الخاضعة لنظام جزاءات الأمم المتحدة. ففي المناطق المحدودة التي انسحبت منها يتم الكشف تدريجيا عن الفظائع التي ارتكبتها حركة 23 مارس علاوة على ادعاءات بوقوع أعمال اغتصاب جماعي والقتل بإجراءات موجزة.

كما أن لإعادة توزيع الموارد لأجل التصدي لحركة 23 آذار/مارس أثرا سلبيا على حماية المدنيين في أماكن أخرى. لقد وردت مؤخرا إفادات مروعة عن عمليات إعدام وهجمات على المدنيين من جانب القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو. وندعو إلى إجراء تحقيقات شاملة في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الجماعات المسلحة ومحاسبة المسؤولين عنها. ويجب وقف أي دعم لتلك الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود الدبلوماسية الإقليمية، بما في ذلك عمليتا نيروبي ولواندا، اللتان تعززان التهدئة وتهدفان إلى تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق سلام دائم في المنطقة. إننا نساهم ماليا في عملية نيروبي تحقيقا لتلك الغاية. وتحث المملكة المتحدة جميع الأطراف على احترام الالتزامات التي تعهدت بها في إطار هاتين العمليتين، بما في ذلك ما يتعلق بانسحاب حركة 23 آذار/مارس ووقف جميع أشكال الدعم المقدم إلى الجماعات المسلحة فضلا عن التوقف عن استخدام خطاب الكراهية التحريضي. ونرحب بدعم المبعوث الخاص هوانغ شيا لهاتين العمليتين ونشجع على زيادة التعاون نظرا لتفاقم النزاع.

نرحب بانسحاب حركة 23 مارس وتسليم المواقع إلى القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا، ولكن يجب أن يكون أي انسحاب كاملا ومتسقا مع العملية المتفق عليها على أساس خريطة طريق لواندا. ونأمل أن يساعد نشر القوات الأنغولية المقبل على تعزيز ذلك الانسحاب.

وليس ثمة طريق آخر للخروج من هذا النزاع سوى التفاوض. ولا بد من وقف العنف لكي يتسنى نجاح الحوار والسلام. كما تدعو

المملكة المتحدة بلدان المنطقة وأعضاء المجلس والمبعوث الخاص هوانغ شيا إلى تكثيف الجهود لتهدئة الحالة وتحسين التعاون الإقليمي والتصدي للتحديات الأمنية وتحسين وصول المساعدات الإنسانية وتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

**السيد هاوري** (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام على إحاطتيهما. وأرحّب بمشاركة ممثلي دول المنطقة.

قبل عشر سنوات، وقّعت بلدان المنطقة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. واليوم، تقف الحقائق على أرض الواقع في تناقض صارخ مع الأمل في تحقيق سلام دائم كان سائداً وقت التوقيع.

وقد رأى رئيس الاتحاد السويسري ذلك بنفسه خلال زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسبوع الماضي. وقد شهد في مخيم بوشاغارا للنازحين وفي مستشفى بانزي مدى العنف الذي يؤثر على المنطقة بأسرها. غير أنه رأى، قبل كل شيء، القدرة غير العادية للشعب على الصمود، ورغبته في إحلال السلام والحاجة إلى بذل كل ما هو ممكن لحماية المدنيين. وكما قال دينيس موكويغي، الحائز على جائزة نوبل للسلام، لا يمكننا أن نقتصر على إصلاح عواقب العنف؛ فيجب علينا أن نعالج أسبابه.

وسويسرا ملتزمة في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى بالتشجيع على السلام وتعزيز احترام حقوق الإنسان ودعم المعونة الإنسانية والتعاون الإنمائي. وبهذه الروح، ننظم منذ عام 2016 معتكفات لمنطقة البحيرات العظمى مع مكتب المبعوث الخاص. يدعم ذلك المنتدى الأطراف الفاعلة المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني، في تطوير سبل لمعالجة الأزمة.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط أساسية لكي تحظى تلك الجهود بفرصة حقيقية للنجاح.

أولاً، إن التعاون بين جميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى أمر حاسم الأهمية للازدهار والاستقرار على المدى الطويل. وفي ذلك السياق، يشكل تدهور العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا شاغلاً رئيسياً. ونرحّب بقيادة دول المنطقة في التشجيع على التوصل إلى حل سلمي للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، نؤيد عمليتي نيروبي ولواندا. والواقع أننا مقتنعون بأن الحوار، الذي يشمل المشاركة النشطة للنساء والشباب، والتعاون الإقليمي الحقيقي يظلان السبيل الوحيد الممكن لتعزيز الثقة والسلام الدائم.

ثانياً، يتحتم وضع حد فوري للهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. تشكل تلك الهجمات انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن كونها انتهاكات وتجاوزات لقانون حقوق الإنسان. وندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي. لقد أدى اشتداد القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تفاقم الوضع الإنساني غير المستقر بالفعل وأدى إلى النزوح القسري لأكثر من 900 000 شخص منذ آذار/مارس 2022، العديد منهم من الأطفال. وكما أكدت عملية نيروبي، فإن وضع اللاجئين والنازحين داخلياً مسألة أساسية تتطلب حلولاً متضافرة على الصعيد الإقليمي. وتؤكد سويسرا من جديد دعمها للسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولسيادتها وتدين بشدة أي دعم للجماعات المسلحة المحلية أو الأجنبية.

ثالثاً، بغية تعزيز السلام، يجب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة. وهذا يعني تعزيز سيادة القانون، وبسط سلطة الدولة وتقديم الخدمات العامة، وضمان احترام الحقوق الأساسية. وفي الوقت نفسه، فإن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها من جانب الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية عبر الوطنية يقوضان السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وهناك حاجة ملحّة إلى إرساء إدارة أكثر استدامة للموارد الطبيعية والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة بغية تعزيز التنمية المستدامة. وأخيراً، تُسهم الآثار السلبية لتغير المناخ في عدم الاستقرار الإقليمي. وأفكّر في هذا الصدد في الفيضانات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، على سبيل المثال، التي تسببت في نزوح واسع النطاق وزادت من التأثير على الفئات السكانية الضعيفة أصلاً.

إن السلام والاستقرار والتعاون هي أهداف الاتفاق الإطاري الذي وقعته دول منطقة البحيرات الكبرى. لقد جفّ حبر ذلك الاتفاق منذ فترة طويلة، ولكن لم يتم إسكات البنادق. لذلك ندعو إلى مزيد من الحوار وتدابير بناء الثقة بين دول المنطقة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. وتقف سويسرا على أهبة الاستعداد لدعم تلك الجهود.

**السيدة غات** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا ورئيس لجنة بناء السلام سيمونوفيتش على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأرحب بحضور ممثلي رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجلسة.

منذ بداية هذا العام، ما فتئ المجلس منكبّاً على معالجة الحالة الأمنية المقلقة للغاية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تهدد استقرار منطقة البحيرات الكبرى. لقد كان مجلس الأمن متحداً في رسائله الموجهة إلى الأطراف الفاعلة المشاركة في أزمة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما يدعم بنشاط المبادرات الإقليمية الجارية. إن عمليتي نيروبي ولواندا أساسيتان لتحقيق السلام والأمن المستدامين على المدى الطويل. ونكرر التأكيد على الحاجة إلى التزام مستدام من جميع الأطراف بتنفيذها بنجاح.

وتقدر مالطة المشاركة الواسعة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في المنطقة. ويمثل التأييد الأخير للبيان الختامي الصادر عن مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في شباط/فبراير الماضي مسعى مشتركاً هاماً.

ولا يزال الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة أفضل هيكل لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ويلزم ترجمته إلى واقع. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى عقد مؤتمر القمة الحادي عشر لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري في الشهر المقبل.

وننوه أيضاً بعمل المنظمات دون الإقليمية الأخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لأنها تسهم إسهاماً بنّاء في النمو والاستقرار في المنطقة.

وتلتزم مالطة، بوصفها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، التزاماً بالغاً باستكمال جهود السلام في المنطقة. وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، فإن احترام الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تكمن كلها في صميم استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتجددة للبحيرات الكبرى التي اعتمدت مؤخراً. وسيترجم ذلك إلى تعزيز الانتخابات الحرة والنزيهة، والعدالة الانتقالية، ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد – وكلها أولويات رئيسية لمالطة. وعلى نفس المنوال، تستكمل جهود الاتحاد الأوروبي بمبادرة البوابة العالمية في المنطقة.

ويجب تركيز الجهود على كسر حلقة العنف الدائر في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن نضع السكان المحليين – النساء والشباب والفئات المهمشة والمجتمع المدني والقطاع الخاص – في مقدمة غايتنا ومحورها. وإذ نشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على العودة إلى الحوار، فإننا نحثّ أيضاً جميع الأطراف الفاعلة المسلحة على إلقاء أسلحتها ووقف التصعيد والانخراط في عملية نزع السلاح.

وبغية النجاح في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بات من الضروري أن تكون الإدارة السليمة للموارد الطبيعية جزءاً من جهودنا الجماعية. ونشيد بالدور الذي اضطلع به المبعوث الخاص هوانغ شيا في المنطقة في ذلك الصدد.

ولا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما قال المبعوث الخاص هوانغ شيا في إحاطته قبل قليل، إنها حالة مفجعة. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات والمناخ، من بين قضايا أخرى، يسبب معاناة لبعض الفئات السكانية الأكثر ضعفاً في المنطقة. ولا تزال النساء والأطفال، فضلاً عن اللاجئين والنازحين داخلياً، متأثرين بشكل غير متناسب كما كان الحال دائماً.

وبينما تواصل الجماعات المسلحة السيطرة على المجتمعات المحلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ونهبها، فإننا ندين

أعمالها بأشد العبارات وندعوها إلى إلقاء أسلحتها. وتشجب مالطة أيضاً ما أبلغ عنه من حالات من القيود المفروضة على الحركة ومنع وصول المنظمات الطبية والإنسانية التي تسعى إلى إيصال المعونة المنقذة للحياة إلى من هم في أمس الحاجة إليها في كثير من الأحيان في مواجهة خطر جسيم.

وفي الختام، يجب أن نمنع التاريخ من تكرار نفسه وأن نعمل بلا كلل كي تشفى الصدمة الجماعية لأجيال من الناس الذين لم يعتادوا إلا على النزاع وانعدام الأمن وأن نسعى جاهدين لإعادتهم إلى السلام والاستقرار.

**السيد أغيمان** (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وموزامبيق وبلدي غانا.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بدينامية السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يعمل بنشاط من أجل توطيد السلام في تلك المنطقة. يوفر لنا عرضه الشامل عناصر إضافية تسمح بفهم أفضل للحالة في منطقة البحيرات الكبرى. كما نعرب عن تقديرنا للسفير إيفان سيمونوفيتش، رئيس لجنة بناء السلام، على أفكاره الثاقبة التي أفادتنا أيضا في هذا الصدد. وترحب الدول الأفريقية الثلاث بحضور أشقائنا، الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي، الذين نتطلع إلى الاستماع إلى وجهات نظرهم، بما أنهم يمثلون البلدان المعنية في المنطقة.

ستقتصر مداخلتنا على أربع نقاط تتعلق بالأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية.

إن الدول الأفريقية الثلاث يساورها بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في المنطقة، والذي يتجلى في الانتهاكات اليومية الخطيرة التي يعاني منها السكان المدنيون الذين يتعرضون لدورات الإرهاب الذي تشنه الجماعات المسلحة والإرهابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونكرر إدانتنا بأشد العبارات لأعمال العنف التي ترتكبها أساسا جماعات مسلحة، مثل حركة 23 مارس، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، وماي – ماي، وزائير وغيرها، والتي تتسبب في تشريد جماعي للسكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي البلدان المجاورة أيضا. وتحيط الدول الأفريقية الثلاث علما بانسحاب حركة 23 مارس من مناطق عدة كانت محتلة سابقا وتدعو إلى انسحاب الحركة الكامل من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونكرر مطالبتنا بانسحاب جميع الجماعات المسلحة الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالوقف الفوري لجميع أشكال الدعم الخارجي المقدمة إلى الجماعات المسلحة وبالتزام الجماعات المسلحة المحلية بعملية نيروبي ومشاركتها في برنامج التسريح ونزع السلاح والإنعاش المجتمعي وتحقيق الاستقرار وبالتنفيذ الكامل لنتائج مؤتمر القمة المصغر المعقود في لواندا في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وهو ما أعيد تأكيده في البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 17 شباط/فبراير.

ونتطلع إلى الجولة الرابعة المقبلة من المشاورات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة الكونغولية بوصفها فرصة لجميع الجماعات المسلحة المحلية لكي تلتزم من جديد بإسكات البنادق في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتقيد بالعمليات السياسية الجارية. إن الوضع الخطير قد يعيدنا إلى أحلك الساعات في تاريخ منطقة البحيرات الكبرى، قبل أكثر من 25 عاما. ويجب ألا ننتظر لتزداد الحالة الأمنية سوءا وتشتعل المنطقة مرة أخرى. لقد بلغ تصاعد حدة التوترات في المنطقة ذروته بالفعل ويجب أن تدفعنا الهجمات الإرهابية، مقترنة بالمذابح اليومية للمدنيين التي ترتكبها الجماعات المسلحة واقتراب الموعد النهائي المهم للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى تفعيل جميع القنوات الدبلوماسية والسياسية والأمنية لوقف موجة العنف الآن.

على الصعيد السياسي، تجدر الإشادة بدينامية المنظمات دون الإقليمية لاستعادة السلام في المنطقة. ويجسد الاتحاد الأفريقي – الذي قام مجلس السلم والأمن التابع له بزيارة ميدانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 20 إلى 23 آذار/مارس – وعمليتا لواندا ونيروبي التزام أفريقيا المستمر بتحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات

الكبرى. وتشيد غانا وموزامبيق وغابون بالجهود المستمرة للرؤساء جواو لورينسو، ووليام روتو، وإيفاريست ندايشيميي والرئيس السابق أوهورو كينياتا، الميسر المكلف من جماعة شرق أفريقيا، الذين يعملون بلا كلل لاستعادة الثقة بين قادة بلدان المنطقة. وتثني الدول الأفريقية الثلاث على القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا والبلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لالتزامها بتعزيز السلام والأمن الإقليميين، وترحب بنشر قوات أوغندية وكينية وقوات من جنوب السودان مؤخرا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز القوة الإقليمية.

كما ترحب الدول الأفريقية الثلاث بالقرار الذي اتخذته الحكومة الأنغولية بنشر قوات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة عام لضمان الاستقرار وحماية مراقبي وقف إطلاق النار. ونعتقد أن عمل الآلية المشتركة الموسعة للتحقق وآلية التحقق المخصصة ضروري لتعزيز تدابير بناء الثقة. ونذكر بأنه لكي تكون عمليات الوساطة الإقليمية فعالة، من الأهمية بمكان توقف المذابح ضد المدنيين واستئناف الحوار واستعادة الثقة بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في المنطقة. ونرحب بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي لدعم نشر القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا من خلال تخصيص موارد من المرفق الاحتياطي للأزمات التابع لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، وندعو الشركاء الدوليين إلى توفير الخبرة المالية واللوجستية والمادية والتقنية للقوة وللمبادرتين الإقليميتين الجاريتين في لواندا ونيروبي.

وإذ تحيط الدول الأفريقية الثلاث علما بعدد القوات المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها تدعو إلى إنشاء آلية تنسيق وتعاون حقيقية بين قوات الدفاع والأمن الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الإقليمية والثنائية من أجل توفير الحماية المثلى للمدنيين. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في أديس أبابا، تؤكد غانا وموزامبيق وغابون على الأهمية الاستراتيجية لتنفيذه الفعال من جانب جميع الأطراف. ويظل الاتفاق بمثابة بوصلة يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الموقعة الاستمرار في التعويل عليها للنجاح في انتشال المنطقة من دوامات العنف وعدم الاستقرار المتكررة. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري المضي قدما في تنشيطه على وجه الاستعجال، بإرادة سياسية حقيقية لدى جميع البلدان الموقعة لاحترام التزاماتها. ومن الواضح أنه في مواجهة أوجه عدم اليقين التي تخيم على مستقبل منطقة البحيرات الكبرى، فإن حشد المجتمع الدولي أساسي، ولكنه يجب أن يكون متضافرا ومنسقا، دعما لمبادرتي نيروبي ولواندا الإقليميتين اللتين تشكلان حاليا سبيلين موثوقين للخروج من الأزمة.

كما هو معروف على نطاق واسع، لا يمكن أن تتحقق التنمية من دون سلام وتشكل الصلة بين السلام والتنمية تحديا رئيسيا لانتشال منطقة البحيرات الكبرى من الأزمات المتوطنة. وفي ذلك الصدد، لا يمكننا أن نعالج الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى دون دراسة مسألة نهب الموارد الطبيعية على حساب السكان. ويسرنا أن نلاحظ أن معدل النمو في المنطقة في عام 2022 بلغ 4.5 في المائة، مدفوعا بشكل خاص بانتعاش الطلب العالمي في قطاعات التعدين والصناعة والخدمات. وكان من الممكن أن يكون هذا الأداء أفضل لو لم تتعرض اقتصادات المنطقة لضغوط بسبب آثار جائحة مرض فيروس كورونا وأزمة الإيبولا ونقص الوقود والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية وعوامل أخرى. ويجب أن نتذكر أنه بالنظر إلى الإمكانات الاقتصادية للمنطقة، فإنها يمكن أن تصبح المتنفس الاقتصادي لأفريقيا. وتؤدي دينامية اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية دورا كبيرا في هذا الصدد، نظرا لثروات مواردها الطبيعية وإمكانية الاستفادة من السوق الداخلية لمنطقة البحيرات الكبرى. ويُنتظر أن تؤدي مكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية إلى تنمية جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة.

إن تنمية ثروة الموارد الطبيعية تتيح لبلدان منطقة البحيرات الكبرى الفرصة لبناء منطقة من الرخاء المشترك. وفي هذا الصدد، يجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل بين اقتصادات المنطقة عن طريق تعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة. وسيعزز ذلك فعالية الآليات الإقليمية مثل الآلية الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ

للمعادن، التي أنشأها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، نرحب باجتماع المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية، الذي عقد في الفترة من 15 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

وتذكر مجموعة الدول الأفريقية بأن تجفيف منابع تمويل الجماعات المسلحة والإرهابية يتطلب بلا شك تعزيز المؤسسات القضائية في بلدان المنطقة. ومن الضروري معاقبة جميع الأفراد والكيانات الضالعين في ذبح السكان وزعزعة استقرار بلدان المنطقة. فلم يعد إنهاء الإفلات من العقاب خيارا، وفي ذلك الصدد، نرحب بالدعم الذي يقدمه مكتب المبعوث الخاص لتعزيز القدرات القضائية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة. ونلاحظ مع القلق أن انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق النزاع تتزايد باطراد، حيث ارتُكبت 82 في المائة من الانتهاكات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق المتضررة من النزاع، وهي الانتهاكات التي ارتكبت الجماعات المسلحة والإرهابية نسبة 74 في المائة منها. إن احترام حقوق الإنسان متأصل في استعادة السلام ونرحب بالدعم الذي تقدمه المنظمة الدولية للفرنكوفونية بغية تعزيز قدرات جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك المجال.

إن حالة الطوارئ الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى من أعراض الأزمة في المجال الأمني. وهناك ما يقرب من 9.4 ملايين من المشردين داخليا في المنطقة، منهم 6.2 ملايين شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أفضى إلى حرمان ملايين الأطفال من التعليم، حيث أصبح مستقبلهم في خطر. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة جهوده في تمويل خطط الاستجابة الإنسانية لبلدان المنطقة بغية تخفيف معاناة اللاجئين والمشردين. ومن الأهمية بمكان أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من الاضطلاع بولاياتهم بأمان ودون عراقيل.

(تكلم بالفرنسية)

وأخيرا، يشيد الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالتزام المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى هوانغ شيا. وتكرر غابون وموزامبيق وغانا تأكيد تضامنها مع شعوب منطقة البحيرات الكبرى، ونؤكد من جديد التزامنا الراسخ باحترام سيادة بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها.

**السيد المزروعي** (الإمارات العربية المتحدة): أشكر المبعوث الخاص على إحاطته الوافية وعلى جهوده وجهود مكتبه لدعم السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ونشكر أيضا رئيس لجنة بناء السلام على إحاطته القيمة مقدرين مساهمات اللجنة في مناقشتنا اليوم. ونرحب بممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها دول المنطقة لمواجهة التحديات الداخلية والإقليمية إلا أن الطريق أمامها لايزال طويلا. وكما ذكر المبعوث الخاص اليوم، لا بد من بذل المزيد من الجهود لاستعادة علاقات حسن الجوار، ومعالجة الخلافات بالوسائل السلمية، وتعزيز التعاون بين دول المنطقة لتوطيد السلام والأمن الإقليميين. أود في بياني اليوم التركيز على ثلاثة جوانب تتعلق بالتطورات في منطقة البحيرات الكبرى.

أولا، تقتضي طبيعة التحديات المترابطة في المنطقة مواصلة التركيز على الحوار الإقليمي وعلاقات حسن الجوار، باعتبارهما ركائز أساسية لمعالجة هذه التحديات. ونشيد في هذا الصدد بالمبادرات الإقليمية المستمرة، ومنها عمليتا لواندا ونيروبي، لبحث سبل توطيد التعاون والعلاقات بين دول المنطقة. ونأمل أن يساهم القرار الصادر عن مؤتمر القمة المصغر المشترك للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا في تعزيز الاتساق والتكامل بين هذه الجهود الإقليمية. وفي سياق إقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بأهمية تفعيل إطار العمل المعني بالسلام والأمن على نحو عاجل، نؤكد أن الإرادة السياسية هي المفتاح لتحقيق ذلك. ونشدد على أهمية ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في كافة مسارات الحوار ومختلف جهود السلام الإقليمية باعتبارها شرطا أساسيا للتوصل لأي اتفاقات دائمة.

ثانيا، يجب مواصلة العمل لمعالجة التحديات الأمنية في المنطقة، وفي مقدمتها أعمال العنف، سعيا لتحقيق السلام والأمن المستدامين. ويشمل ذلك التصدي للهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة تلك التي تستهدف المدنيين. كما نعلم جميعا، فإن الجماعات المسلحة تشكل تهديدات خطيرة على حياة السكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وكما ذكرنا مسبقا، يجب على جميع الجماعات المسلحة وقف أعمالها العدائية فورا، والامتناع عن استهداف المدنيين أو المؤسسات المدنية، وإلقاء أسلحتها بدون قيد أو شرط، مع الالتزام بجميع عمليات وقف إطلاق النار في المنطقة.

وفي ظل استمرار الجماعات المسلحة في تمويل أعمالها الإجرامية من خلال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، من المهم ألا يحيد تركيزنا عن قطع مصادر التمويل هذه، إذ يسرنا في هذا السياق مشاركة المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في مؤتمر دبي العاشر للمعادن الثمينة، والذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وأتاح الفرصة لإجراء نقاشات هامة وملحة حول تداعيات هذه التجارة غير المشروعة وسبل معالجتها، بما في ذلك عبر تعزيز التعاون الإقليمي وبناء قدرات الدول، في مجال إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها بشكل مستدام، في حال طلبت الدول ذلك.

ثالثا، لا يجب إغفال الأزمة الإنسانية في المنطقة، والتي تتفاقم بسبب النزاعات المسلحة وتغير المناخ، وتزداد تعقيدا مع ارتفاع أعداد السكان الذين أجبروا على ترك منازلهم بحثا عن الأمن والأمان، حيث يوجد حوالي 5 ملايين لاجئ وأكثر من 9 ملايين نازح في المنطقة، منهم 5,8 مليون نازح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقدر في هذا السياق، الجهود الإنسانية التي تبذلها حكومتا السودان وأوغندا في التعامل مع هذه الأزمة عبر استضافتها أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة. ولمنع تفاقم عمليات النزوح وضمان الاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنسانية، نحث جميع حاملي السلاح على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني ويشمل ذلك حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

كما نؤكد على مواصلة إيلاء الاهتمام بالأوضاع الصحية في المنطقة، خاصة وأنها عرضة لتفشي أمرا ض مثل الإيبولا. ونشيد هنا بالجهود الحثيثة التي بذلتها أوغندا لمكافحة هذا الفيروس والتي نجحت على إثرها في وقف تفشيه في البلد.

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات التزامها بدعم جهود المنطقة والأمم المتحدة وكافة الشركاء الآخرين من أجل تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى، فهذا أقل ما تستحقه شعوب المنطقة.

**السيد بيريس لوس** (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا، على إحاطته. وأغتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء على عمله، الذي يعزز الحوار ويدعم جهود السلام الإقليمية.

ونقدر المعلومات التي قدمها السفير سيمونوفيتش، رئيس لجنة بناء السلام، ونرحب بحضور الممثلين الدائمين لرواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونسلط الضوء على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، لأنها توفر نهجا تعاونيا وشاملا لدعم أعضائها في جهود بناء السلام، وفقا لأولوياتهم وبما يتسق مع شعار "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية".

وتنظر إكوادور بقلق إلى تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بسبب عودة أنشطة الجماعات المسلحة التي سببت توترات في العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ولذلك، فإننا نسلط الضوء على بيانات السيد هوانغ شيا الذي أشار، بمناسبة الذكرى السنوية لإطار السلام والأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، إلى التحديات المستمرة للسلام والأمن في المنطقة، ودعا البلدان الموقعة إلى تجديد التزامها بالعمل على استعادة السلام والاستقرار الإقليميين.

ونحن على ثقة بأن القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة الاستثنائي العشرين لرؤساء دول وحكومات جماعة شرق أفريقيا،

المعقود في بوروندي، ستوفر فرصا وبدائل جديدة، مثل إنشاء آلية للتحقق. ونؤيد الجهود المبذولة في سياق عملية نيروبي استعدادا لجولة رابعة من الحوار بين الحكومة الكونغولية والجماعات المسلحة.

ونحن نعتبر مسألة التنسيق بين عمليتي لواندا ونيروبي، المتفق عليها خلال مؤتمر القمة المصغر الذي عقدته جماعة شرق أفريقيا، وعلى وجه التحديد اعتماد جدول زمني لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بالجماعات المسلحة، ولا سيما حركة 23 مارس، والعلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، أمرا أساسيا. وكان تعاون أنغولا في حماية أعضاء آلية التحقق المخصصة في إطار عملية لواندا في مقاطعة كيفو الشمالية حاسم الأهمية لتلك العملية. وتتطلب الحالة الإنسانية المتدهورة اهتماما فوريا من المجتمع الدولي، الذي يجب أن تقترن استجابته باتخاذ إجراءات تفضي إلى بناء السلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مما يمهد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، تؤيد إكوادور الإحاطة التي قدمها رئيس لجنة بناء السلام، والتي أبرز فيها عناصر تسهم في بناء مجتمعات أكثر شمولا، ومنها على سبيل المثال تعزيز الحوار. وفي ذلك الصدد، تود إكوادور أن تبرز أهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام، وكذلك في الهياكل السياسية الوطنية والمحلية.

يشكّل ما تنفذه الأمم المتحدة من برامج وما تتخذه من إجراءات في منطقة البحيرات الكبرى عناصر رئيسية في الحد من التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، وذلك تحديدا لأنها تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وتتصدى لمسائل من قبيل الإدارة المستدامة والشفافة للموارد الطبيعية وحقوق الإنسان وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، مما يمهد الطريق لتنفيذ خطة عمل استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى.

أخيرا، نؤكد من جديد إيماننا بأن المنظمات الإقليمية – الضامنة لعمليات السلام في منطقة البحيرات الكبرى – هي حجر الزاوية في الدبلوماسية الوقائية والبحث عن حلول من خلال الوسائل السلمية، حيث أنها مجهزة بالأدوات اللازمة لتخفيف حدة النزاعات المسلحة وقوات عالية الكفاءة يمكن نشرها بسرعة في الميدان.

**السيد سباسي** (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا والسفير سيمونوفيتش على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

بعد مرور عشر سنوات على توقيع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وهو صك حاسم الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، تشعر ألبانيا بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية، على الرغم من الهدوء النسبي الذي لمسناه في الأيام الأخيرة. فقد محا ذلك، وبصورة خطيرة، التقدم المحرز في مجال التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي. ويمكن أن تثير التوترات المتصاعدة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا دوامة لا سبيل لتدارك عواقبها. وتحث ألبانيا كلا الطرفين على الامتناع عن التلاوم والتوصل إلى تسوية معقولة لمنازعاتهما في إطار الآليات الإقليمية القائمة. فلا يمكن لأي استراتيجية عسكرية تسوية المظالم التي طال أمدها.

ومما يؤسف له أن الجماعات المسلحة التي كانت قد اختارت بالفعل نزع سلاحها عادت إلى حمل السلاح وشكّلت تحالفات جديدة وصنعت أعداء جدد. ويجب احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، كما يجب أن يتوقف أي دعم لحركة 23 مارس. ونحيط علما بالانسحاب الجزئي لتلك الجماعة من بعض المناطق في مقاطعة كيفو الشمالية وندعو إلى انسحابها الكامل من جميع الأراضي الخاضعة لسيطرتها. ونكرر أيضا دعوتنا لجميع الجماعات الكونغولية إلى المشاركة في عملية نزع السلاح وللجماعات المسلحة الأجنبية إلى مغادرة البلد فورا. وعلى وجه الخصوص، استغلت جماعات، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، وزائير، الفراغ الذي خلفته قوات الأمن الكونغولية لإيجاد معاقل لها في

تلك المناطق عن طريق مهاجمة المدنيين الفارين من ديارهم. وينذر ارتفاع عدد اللاجئين والنازحين في جميع أنحاء المنطقة بالخطر. وينبغي لدول المنطقة أن تبذل جهودا شاملة ومستدامة لتمكينهم من العودة وتحسين ظروفهم المعيشية.

ترى ألبانيا أن عمليتي لواندا ونيروبي متكاملتان وبالغتا الأهمية للجهود السياسية الرامية إلى نزع فتيل التوترات الإقليمية وحمل الجماعات المسلحة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وبناء على ذلك، ينبغي دعم العمليتين، في حين يتعين على دول المنطقة أن تجدد التزامها بالتنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. ومن هذا المنطلق، يتيح مؤتمر القمة الحادي عشر لآلية الرقابة الإقليمية، الذي أرجئ إلى أيار/مايو، فرصة لا ينبغي إهدارها. وتشكّل المهام التي تنفذها الخلية التنفيذية التابعة لفريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية في مقاطعتي كيفو الجنوبية وإيتوري خطوات حاسمة في إيجاد طريق نحو نزع سلاح المزيد من أعضاء الجماعات المسلحة الأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادتهم إلى أوطانهم.

وقد أكدنا مرارا وتكرارا أن المنطقة لن تكون قادرة على تحقيق السلام من دون معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع. والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية سبب رئيسي يسمح للجماعات المسلحة بتمويل ما ترتكبه من فظائع. وقد تابعنا نتائج الاجتماع الذي عقدته اللجنة الإقليمية المعنية بمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في تشرين الثاني/نوفمبر، ونشجع بلدان المنطقة وبلدان العبور والمقصد على تعزيز تعاونها من أجل كبح جماح تلك التجارة غير المشروعة من خلال تحسين الشفافية ورصد سلسلة الإمداد بأكملها.

أخيرا، نؤكد دعمنا للمبعوث الخاص ونشيد بما يبذله من جهود أساسية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك خطة عملها.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا والسيد إيفان سيمونوفيتش، الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة بناء السلام، على إحاطتيهما. ونرحب بمشاركة ممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

تتوقف الحالة في منطقة البحيرات الكبرى بشكل أساسي على الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويساورنا قلق خاص إزاء استمرار الاشتباكات بين قوات الحكومة الكونغولية وحركة 23 مارس في مقاطعة كيفو الشمالية، فضلا عن التوترات بين كينشاسا وكيغالي. ونلاحظ أنه نظرا لاضطرار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا لتركيز جهودها على معالجة مشكلة حركة 23 مارس، ما فتئت جماعات مسلحة أخرى غير مشروعة تستغل الحالة من خلال توسيع نطاق أنشطتها غير المشروعة ومهاجمة المدنيين واستغلال الموارد الطبيعية في مأمن من العقاب، فضلا عن تعزيز مواقعها في شرق البلد.

وبصفة عامة، تشكّل الموارد الطبيعية، كما قيل اليوم، أحد أهم عوامل عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ويعقد تدهور الحالة الأمنية الأمور في المنطقة إلى حد كبير، مما يزيد من معاناة الناس العاديين. وقد زار أعضاء مجلس الأمن كينشاسا وغوما في إطار بعثة ميدانية خلال الفترة من 9 إلى 12 آذار/مارس، ورأوا بأنفسهم مدى صعوبة الحالة الإنسانية في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن نواصل السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي للنزاع، بما في ذلك في إطار صيغتي مفاوضات لواندا ونيروبي. ونرى أن الأولوية ينبغي أن تكون لتحقيق وقف للأعمال العدائية وإجراء حوار شامل وجامع. وفي ذلك الصدد، نأمل أن ينجح القادة الإقليميون في اتخاذ المزيد من الخطوات لتهيئة الظروف لدفع عملية المفاوضات بين الأطراف الكونغولية قدما واستعادة علاقات حسن الجوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وبصورة أعم، نرى أن من المهم مواصلة تحقيق التكامل بين الجهود التآزرية ومبادرات التعاون الإقليمي بغية التوصل إلى نتائج

مجدية. ونأمل أن تكون التفاهمات التي تحققت خلال مؤتمر القمة الاستثنائي العشرين لرؤساء دول وحكومات جماعة شرق أفريقيا في أوائل شباط/فبراير في بوجومبورا، وكذلك خلال الاجتماع بين أعضاء جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المعقود على هامش مؤتمر القمة السادس والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في منتصف شباط/فبراير، مفيدة في تنفيذ خريطة طريق لواندا وتسهيل انسحاب حركة 23 مارس من المناطق المحتلة. ونتوقع أن تضطلع الوحدة الأنغولية بدور بنَّاء في ذلك من خلال دعم آلية التحقق المخصصة.

إننا ندعم الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها. ونرى أن وجود ذوي الخوذ الزرق في منطقة النزاع عامل مهم في تحقيق الاستقرار. والاحتجاجات الأخيرة ضد وجود البعثة تبعث على القلق. أما الهجمات على حفظة السلام فغير مقبولة. ومن المهم ألا تكتفي البعثة بكفالة اضطلاعها بأنشطة توعية إعلامية مع السكان المحليين فيما يتعلق بأهداف وجودها ومضمون ولايتها، بل أيضا أن تستمع إلى آراء الجمهور والسلطات، مما يمكنها من القيام بعملها بمزيد من الفعالية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن خطة انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تنفذ على أساس الواقع الميداني وبدون فرض جداول زمنية مصطنعة. ووفقا للقرار 2666 (2022)، ننتظر مقترحات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل البعثة بحلول تموز/يوليه، في ضوء المشاورات الجارية مع كينشاسا.

وبغية زيادة فعالية الجهود الرامية إلى حماية السكان المدنيين، نتطلع إلى مزيد من التنسيق بين القوات المسلحة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الهيئات الإقليمية والوطنية المشاركة في حل الصراع. وننوه بالدور الهام الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة في تخفيف الآثار الإنسانية للأزمة.

من الواضح أنه من غير الممكن بالوسائل العسكرية وحدها تحقيق تطبيع دائم للحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. إذ أن الحوار والتدابير الفعَّالة لبناء الثقة أمران أساسيان، إلى جانب توحيد جهود دول المنطقة، فضلا عن إدراكها تلك الدول لمسؤوليتها المشتركة، ومصلحتها العملية، عندما يتعلق الأمر باستقرار الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، وهو مجال تترابط فيه المصالح المختلفة ترابطا لا انفكاك منه. إن التنمية السلمية والمستدامة، والتعاون المفيد للطرفين، والتركيز على حل جماعي للمشاكل التي طال أمدها – بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، كونه أحد العوامل الرئيسية التي تؤجج الصراع المسلح – ستفيد جميع بلدان حوض البحيرات الكبرى.

نحض على تكثيف الجهود لتحقيق التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري الأساسي للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى المبرم في عام 2013، ونرحب بالتزام الاتحاد الأفريقي بتنشيطه. ومن جانبنا، نؤكد من جديد استعدادنا لدعم تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بتشجيع الحوار والتعاون البناء بين دول المنطقة. ونتطلع إلى العمل مع هيئات الأمم المتحدة المعنية وممثليها.

في الختام، نريد أن نشدد على أن روسيا تؤيد تأييدا تاما أنشطة المبعوث الخاص هوانغ شيا لتعزيز الحوار بين الدول بغية تخفيف حدة التوتر في ذلك الجزء من أفريقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل رواندا.

**السيد غاتيتي** (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم على السماح لي بالمشاركة في الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن اليوم بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وأشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس لجنة بناء السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين. وتشيد رواندا بالمبعوث الخاص على تفانيه من أجل السلام والتنمية في منطقتنا دون الإقليمية. ونرحب أيضا بالاجتماع الحادي عشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى المزمع انعقاده في بوجومبورا، وتتوق رواندا إلى حضوره.

توفر إحاطة اليوم فرصة للتأمل في حقبة قبل 10 سنوات، أي إبان التوقيع على الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى في 24 شباط/فبراير 2013. وأتاح الاتفاق فرصة قيمة لجميع الأطراف للبناء على العمل الذي بدأته المنطقة والقارة الأوسع نطاقا، والتركيز جديا على معالجة المشاكل الحقيقية، على النحو المحدد بوضوح. ومن المهم جدا ألا ينظر إلى توقيع الاتفاق على أنه النتيجة النهائية لعملية السلام بل بوصفه خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح. وقد اعترف الاتفاق الإطاري الموقع قبل 10 سنوات باتباع نهج كلي يعالج الأسباب الجذرية المتعددة الجوانب بوصفها السبيل الوحيد لإنهاء عدم الاستقرار. إن أي مساهمة مجدية في السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى يجب أن تتخلى عن ممارسة الانتقائية الانهزامية في الذاكرة والمسؤولية على حد سواء فيما يتعلق بالأسباب المعروفة والطويلة الأمد للصراع المتكرر.

توقعت رواندا أن يؤدي الإطار إلى السلام والأمن والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وبعد عشر سنوات من ذلك، يبين سجل النتائج أن الوضع ليس أفضل. وقد تأخر كثيرا إجراء تقييم للإطار للوقوف على فعاليته ومعرفة التحديات الناشئة عن عدم تنفيذه. وثمة حاجة إلى معالجة صادقة للمشاكل الحقيقية المتعلقة بالحقوق والعدالة والتنمية، والالتزام بإيجاد حلول مستدامة للشعوب التي تتطلع إلينا من أجل القيام بالدور القيادي.

وفي الوقت الذي تستمر فيه الأعمال التحضيرية لجولة رابعة من محادثات السلام في نيروبي تهدف إلى احتواء الجماعات المسلحة الكونغولية، أوصى الميسر بإدراج حركة 23 مارس (M-23)، في ضوء امتثالها لتوصيات لواندا. ويشكل انسحابها من المناطق التي استولت عليها سابقا، والتي تحتلها الآن القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، دليلا على الجهود الإقليمية المثمرة، فضلا عن تصميم حركة 23 مارس على احترام خريطة الطريق التي توصل إليها القادة الإقليميون من خلال عمليتي لواندا ونيروبي. وعلى الرغم من رضا الميسر عن امتثال حركة 23 مارس، صرح رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية تشيسيكيدي تشيلومبو في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس سويسرا في كينشاسا في 13 نيسان/أبريل بأنه لن يتفاوض، حيث قال "لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون هناك حوار سياسي مع حركة 23 مارس".

إن موقف جمهورية الكونغو الديمقراطية مثير للقلق، إذ من الواضح أنه يعوق جميع الجهود الإقليمية والقارية الرامية إلى إحلال السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتوقع المنطقة والمجتمع الدولي تعاون كينشاسا من أجل تحقيق سلام دائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد انسحاب حركة 23 مارس. إذا كانت المفاوضات غير مطروحة على الطاولة، فما أن تستكمل حركة 23 مارس انسحابها، قد تصل آليات السلام مرة أخرى إلى طريق مسدود، وستكون النتيجة تكرار الفظائع.

وفي الوقت الذي يحيي فيه الروانديون والعالم ذكرى الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في عام 1994، أود أن أذكر المجلس بأن الجماعة الإرهابية التي فرضت عليها الأمم المتحدة الجزاءات، والتي ارتكبت أعمال الإبادة الجماعية – القوات الديمقراطية لتحرير رواندا – لا تزال طليقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، تتمتع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالدعم والدرع السياسي اللذين توفرهما لها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الذي تنتهك فيه بنشاط جزاءات الأمم المتحدة. ومنذ فرارها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل 29 عاما، ما انفكت الجماعة تنشر أيديولوجية الإبادة الجماعية هناك، مما أدى إلى مقتل مئات الآلاف من التوتسي الكونغوليين. هذا بالإضافة إلى الهجمات المتعددة عبر الحدود على رواندا. لذلك فإن موقف الرئيس تشيسيكيدي حيال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وبيانه الأخير يثيران مشاكل. وفي الإحاطة الصحفية التي عقدها مع رئيس سويسرا، ذهب إلى حد تنظيف الجماعة الإرهابية التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا من الشوائب، مدعيا أنها لا تشكل أي تهديد لرواندا وقال:

"إن الحجة القائلة بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو تدعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إنما هي حجة زائفة.

والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا قوة متبقية؛ لم تعد تهاجم رواندا وليس لديها أي انتقام سياسي تجاه رواندا“.

لعل الأعضاء يتذكرون أيضا أن مستشارة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، السيدة أليس نديريتو، أصدرت مرتين بيانات تشير فيها بوضوح إلى أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نشطة جدا وتنشر أيديولوجية الإبادة الجماعية. ونتيجة لذلك، دعت المجتمع الدولي إلى الالتفات إلى علامات التحذير من الإبادة الجماعية المحتملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدة. ولكن بينما لن يكون من الصعب حلها، فإن البيانات الصادرة عن قادة البلد بشأن الحالة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا على وجه الخصوص تؤدي إلى نتائج عكسية عندما يتعلق الأمر بالجهود الإقليمية وعمليات السلام، على النحو المتوخى في الاتفاق الإطاري. وبدلا من ذلك، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ما فتئت تتقاعس في بذل أي جهد لتنفيذ أي من الاتفاقات الموقعة، وأقل ما يقال عن ذلك إنه يتناقض مع الاتفاق قولا وروحا.

يجب أن نعترف بالتقدم المحرز في بعض المجالات، وأود أن أشيد بالنشر الجاري لوحدات القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار انسحاب حركة 23 مارس.

في الختام، إن جميع الأطراف المعنية تنفذ الاتفاقات الإقليمية باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، تحث رواندا جميع أطراف الصراع على الاحترام الصارم لاتفاقات وقف إطلاق النار والبناء عليها لتنفيذ خرائط الطريق الواردة في الاتفاقات الإقليمية على أمل إجراء مفاوضات سلمية والتوصل في نهاية المطاف إلى حل سلمي.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

**السيد مانيراتانغا** (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر الاتحاد الروسي، الذي يترأس مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل، على تنظيم هذه الجلسة، وفي الوقت نفسه أن أعيد تأكيد دعمنا الكامل لولايته.

وأرحب بالإحاطة المفصلة التي قدمها السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وألاحظ مع التقدير الكبير الإسهامات الثرية التي قدمها رئيس لجنة بناء السلام والبيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن اليوم. ويسرني أيضا مشاركة زميليّ، ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2023/237)، ونشيد بجهود الأمم المتحدة التي يبذلها مبعوثها الخاص لإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

في الوقت الذي لا يزال فيه شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يواجه أزمة أمنية وإنسانية تؤثر على استقرار البلد والمنطقة، فضلا عن الأطفال والنساء والمسنين الذين يعيشون في ظل ظروف من المعاناة تفوق الوصف، كما لاحظ أعضاء المجلس خلال زيارتهم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أوائل آذار/مارس، تؤكد بوروندي من جديد أهمية الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في أديس أبابا في 14 شباط/فبراير 2013.

وينبغي للمجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يؤدي دورا فعالا بوصفه ضامنا لمساعي السلام في المنطقة باتخاذ إجراءات ملموسة لدعم الجهود الدؤوبة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في شكل قوة إقليمية، واجتماعات رؤساء الأركان العامة لجماعة شرق أفريقيا لتحسين التنسيق، ومؤتمرات القمة التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات.

لقد أدت حالة انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى استمرار النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى، مع النتيجة الملازمة التي تتمثل في تزايد عدد الجماعات المتمردة المحلية والأجنبية التي تهدف أساسا إلى السيطرة على العديد من الموارد المعدنية واستغلالها.

وقد أحدث ذلك نوعا من انعدام الأمن الدائم، ويميل إلى نشر النزاع في جميع أنحاء المنطقة، الأمر الذي يشكل في حد ذاته تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين، وينبغي أن يسترعي اهتماما خاصا من أعضاء مجلس الأمن في ضوء مخاطر امتداد النزاع إلى المنطقة.

ومع بقاء أقل من ثلاثة أسابيع حتى انعقاد مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات الآلية الإقليمية لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي سيعقد في 6 أيار/مايو، من المهم استخدام جميع الوسائل المتاحة في متناول المجتمع الدولي لوقف الحرب، وتحييد القوى الإرهابية في المنطقة، وبدء حوار وإطلاق آلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على النحو الذي أوصت به عملية نيروبي، ولكن ذلك يتطلب قدرا كبيرا من الموارد التي لا تملكها المنطقة نفسها. ولذلك، فإن المساهمة المالية واللوجستية من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في التكاليف التي تتحملها القوات الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في هذا الوقت أمر حاسم.

وفي ضوء ذلك السياق ومخاطر حدوث تداعيات إقليمية، فإن السعي الدائم من أجل تحقيق السلام يفسر الالتزام الراسخ والثابت والمستمر لفخامة السيد إيفاريست ندايشيميى، رئيس جمهورية بوروندي، والرئيس الحالي لجماعة شرق أفريقيا ونصير الاتحاد الأفريقي للشباب والسلام والأمن. لقد استخدم بلا كلل جميع وسائل الدبلوماسية من خلال عقد مؤتمرات قمة نيروبي ولواندا وبوجومبورا، وهو يسعى جاهدا إلى الجمع بين جميع الشركاء الإقليميين والمتعددي الأطراف دعما لرؤيته المتمثلة في بناء هيكل سلام إقليمي يتصدى للتهديدات الأمنية المستمرة والمتزايدة التعقيد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

ويبدو أن مؤتمر قمة بوجومبورا المقرر عقده في 6 أيار/مايو، في طريقه إلى تنشيط الاتفاق الإطاري بغية زيادة تفعيل مختلف الآليات التي أنشئت من أجل كفالة السلام في المنطقة، ولكنها ليست مصممة بما فيه الكفاية لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها الأوضاع الدولية والإقليمية بعد 11 عاما من إبرام الاتفاق الإطاري.

ويبدو أيضا أنه يسير على الطريق الصحيح لتفهم أفضل لمختلف الآثار المترتبة على نشر العنف عبر الحدود في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى قبل أن يقدم إلى المنطقة الحلول المستدامة المحتملة التي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار طابع الحدود التي يسهل اختراقها، والاتجار بالأسلحة، والموارد الطبيعية، التي يبدو أنها العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ويبدو أن مؤتمر القمة أيضا في سبيله لتمكين المنطقة من إعادة النظر في آلية الاتفاق الإطاري والنظام الذي أنشأه لمنع النزاعات وإدارتها من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين في المنطقة دون الإقليمية؛ ولتقييم وإعادة اكتشاف نفسها والتكيف مع الظروف الإقليمية، التي تنطوي على تهديدات معقدة حاليا ومستقبلا.

وبالإضافة إلى الجهود الجارية بقيادة رئيسي بوروندي وأنغولا من خلال عمليتي نيروبي ولواندا، على التوالي، سيسعى مؤتمر القمة الذي سيعقد في بوجومبورا في 6 أيار/مايو إلى حشد المنطقة بأسرها للتوصل إلى حلول ملموسة وتدابير إيجابية لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

وتعرب بوروندي، التي تحتفظ بعلاقات ممتازة مع جميع البلدان المجاورة لها، عن سرورها للمشاركة في أعلى مؤتمر قمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ضامني الاتفاق الإطاري، ولن تدخر جهدا لكفالة أن يشكل هذا الاجتماع نقطة انطلاق جديدة لمزيد من الوحدة والتضامن في المنطقة في تنسيق الجهود من أجل السلام بغية الحد من أثر عدم الاستقرار هذا على اقتصادات المنطقة.

وفي هذا الصدد، سيقدم مؤتمر القمة المقبل للاتفاق الإطاري إشارات واضحة تشير إلى الظروف المؤدية إلى تهيئة بيئة يسودها السلام، وسيتطلب دعم جميع الشركاء في المنطقة وضامني الاتفاق الإطاري لدفن الأحقاد، والدخول في حقبة جديدة تشمل التعليم والسلام واحترام حقوق الإنسان، وتتوج بإرساء ثقافة السلام والتسامح واللاعنف.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد نزونغولا – نتالاجا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على التزامه بقضية بلدي. وأتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء مجلس الأمن بدون أن أنسى ذكر الممثلين الثلاثة للقارة الأفريقية في هذا الجهاز. وأرحب أيضا برئيس لجنة بناء السلام، سعادة السفير إيفان سيمونوفيتش، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا. لقد أجريت معه مناقشة جيدة يوم الإثنين، وهو يقوم بعمل ممتاز في منطقتنا.

لقد اطلع وفد بلدي على تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2023/237)، المؤرخ 30 آذار/مارس، الذي قدمه لنا السفير شيا. واسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات على المسائل المثارة في التقرير.

إن رواندا، التي تعمل مع حركة 23 مارس، إن كان ثمة حاجة لتكرار قول ذلك، هي واحدة من الدول الموقعة على اتفاق أديس أبابا الإطاري. وفي 6 أيار/مايو في بوجومبورا، ستسلم جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تقترب من نهاية فترة رئاستها للآلية الإقليمية منذ شباط/فبراير 2013، الرئاسة إلى بوروندي. ونأمل أن تتمكن الآلية من أداء عملها بفعالية تحت رئاسة بوروندي. وأعلن المبعوث الخاص عن عقد حلقة عمل في ديربان جنوب أفريقيا، ستوفر إطارا لرسم المستقبل. ويقدر وفد بلدي هذه المبادرة ولكننا، شأننا شأن زميلنا ممثل بوروندي، نود أن نذكر المهتمين بالمشاركة بأن الآلية وُضعت قبل أكثر من 10 سنوات وأن الكثير من الأمور تغيرت منذ ذلك الحين. وعليه، فإننا بحاجة إلى إعادة النظر فيها.

يتركز الشاغل الرئيسي المباشر لحكومة بلدي على تحقيق استقرار الحالة الأمنية بنزع سلاح حركة 23 مارس وغيرها من الجماعات الإرهابية، سواء كانت جماعات أجنبية أو جماعات محلية تستلهم أفكارها من بلدان أجنبية، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة – مدينة التوحيد والموحدين، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، والمقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي. ونصر على التجميع المسبق لعناصر حركة 23 مارس في معسكر المجموعة في كيوانجا قبل نقلهم إلى مانيما، وهو ما يتوافق مع خريطة طريق لواندا ونيروبي المشتركة المعتمدة في القمة المصغرة التي عقدت في لواندا في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وكذلك مع آراء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. وخطة تجميع أعضاء حركة 23 مارس على الأراضي الكونغولية بعيدا عن رواندا ضرورية لنزع سلاح هؤلاء الإرهابيين حقا لمنع وقوع مذابح مثل تلك التي وقعت في كيشيشي في الفترة من 22 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2022. وكانت كيشيشي تحت احتلال إرهابيي حركة 23 مارس بالكامل، بدعم من قوات الدفاع الرواندية.

ويدعو وفد بلدي أعضاء المجلس إلى الانضمام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في محاسبة مرتكبي تلك الفظائع. وكما أكد الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملا بقرار برلماننا، يعيد وفد بلدي التأكيد على أن عناصر الجماعات المسلحة لن تُدمج أبدا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولن نتفاوض مع حركة 23 مارس. ولا يوجد بلد نعرفه اليوم يتفاوض مع الإرهابيين. ولم تتفاوض رواندا قط مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. فلماذا إذن يُطلب منا التفاوض مع حركة 23 مارس؟

اسمحوا لي أن أوضح نقطة أثيرت بشأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في التقرير المعروض علينا. خلافا للاتهامات الباطلة بأن جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية يتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ويدعمها، أود أن أذكر خمس عمليات كبرى قوية انفرادية ومشتركة نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير 2009 وشباط/فبراير 2022. وهي: أولا، عملية

”أوموجا ويتو“، في الفترة من 20 كانون الثاني/يناير إلى 25 شباط/فبراير 2009؛ وثانيا، عملية ”كيميا الثانية“ وبعد ذلك عملية ”أماني ليو“، من آذار/مارس 2009 إلى عام 2012؛ وثالثا، البرنامج الطوعي لنزع السلاح؛ ورابعا، عملية نُفذت من كانون الثاني/يناير 2015 إلى كانون الأول/ديسمبر 2018؛ وخامسا، العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية.

وأود أن أشير إلى أن فلول القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي قضى جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية على قيادتها خلال العمليات التي ذكرتها للتو، لم تعد تشكل تهديدا عسكريا قادرا على مهاجمة رواندا. ولم تقم تلك الفلول بأي توغل في أراضي رواندا منذ سنوات. لقد فعلوا ذلك في البداية في عامي 1994 و 1995، ولكننا لا نرى حاليا شيئا يُذكر، لا شيئ على الإطلاق. ولم تعد فلول القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تشكل تهديدا عسكريا لرواندا. بل هي بالأحرى مصدر لانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تستفيد منه رواندا. ورواندا هي المستفيد الأكبر من وجود فلول القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن ذلك يعطيها ذريعة لتبرير عمليات التوغل في بلدنا. ومن ثم، فإنهم يشنون اعتداءات على جمهورية الكونغو الديمقراطية وينهبون بكل سرور مواردنا الطبيعية، وذلك النهب المنظم جيدا هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة التي نعاني منها في بلدنا اليوم.

كثيرا ما نسمع من الروانديين الموالين لنظام بول كاغامي الدكتاتوري أن الكونغوليين يهددون حياة الروانديين من خلال تعاونهم مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والكراهية العرقية للناطقين بلغة كينيارواندا. وحتى الآن، لم نر أي أمثلة موثوقة للعنف القائم على كراهية الأجانب يمكن أن تُقارن بالعنف من هذا القبيل في بلدان أخرى. لم نر ذلك. وحتى السيدة أليس نديريتو، التي استُشهد بها هنا اليوم، قد أدلت ببيانها قبل زيارتها للكونغو. ثم ذهبت إلى الكونغو وعندما عادت، أصرت على ما قالته. ولكن حتى الآن لا يوجد دليل. ومن الاتهامات الأخرى التي وجهها الروانديون أن الكونغوليين لا يشتكون إلا عندما يكونون مسؤولين عن مشاكلهم. ويبدو أننا غير قادرين على تحليل جذور الأسباب الكامنة وراء أوجه القصور لدينا. ولكن الأسباب الجذرية للأزمة الكونغولية تنبع من رواندا، وليس الكونغو. واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتعليق على أربعة أسباب جذرية هي من صنع رواندا بالكامل. وتلك الأسباب هي نهب موارد الكونغو، كما أكد ممثل ألبانيا بحق في وقت سابق، والنزعة العسكرية والكراهية العرقية والنزعة التوسعية.

وفيما يتعلق بالنزعة العسكرية والكراهية العرقية والنزعة التوسعية للرئيس كاغامي، فقد كشف السيد كاغامي، خلال مؤتمره الصحفي الأخير في كوتونو، بنن، عن ميوله التوسعية بقوله إن أجزاء من الكونغو وأوغندا كانت تابعة لرواندا قبل الاستعمار. وليست تلك هي المرة الأولى التي يروج فيها القادة الروانديون لتلك الأكاذيب. فهناك باستور بيزيمونغو، الرئيس الأسبق لرواندا، والذي لم يكن مع ذلك يتمتع بأي سلطة لأنه كان من أبناء جماعة الهوتو المهمشة التي ذُبح الآلاف من أبنائها في بلدنا في عام 1994. ويشير التقرير المسحي لعام 2010 الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن ما حدث في الكونغو يمكن اعتباره إبادة جماعية من الناحية القانونية. وهذا ليس رأيي. إن ذلك مدون في التقرير المسحي الملقى في محفوظات الأمم المتحدة، وهو أمر لا يريد أحد حقا الإعلان عنه. وبعد السيد كاغامي والسيد بيزيمونغو، كان هناك أيضا الرجل القوي جيمس كاباريبي، الذي عينه كاغامي قائدا عاما للجيش الكونغولي من أيار/مايو 1997 إلى تموز/يوليه 1998. وقال السيد كاباريبي مؤخرا إنهم سيواصلون القتال حتى يستعيدوا أراضيهم، التي تقع في الكونغو.

وكل ذلك يتنافى مع التاريخ والقانون. فمؤرخو رواندا – ومن بينهم أستاذي السابق في جامعة ويسكونسن بماديسون، السيد يان فانسينا، وهو بلجيكي، والمؤرخ الكونغولي السيد إيزيدور نداويل – بينوا في الدراسات أنه لم ينجح أي ملك من ملوك رواندا قبل الاستعمار في غزو حتى جزء صغير من الكونغو الحالية. غير أن كاغامي، الذي ينحدر من عائلة ملكية، يود أن يفعل ما فشل أسلافه في تحقيقه.

ونود كذلك أن نسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى البيانات الخطيرة الأخيرة التي تدعو إلى إعادة رسم الحدود في منطقة البحيرات الكبرى.

وتكشف هذه البيانات، التي يجب على المجلس أن يدينها ويحظرها، عن دوافع توسعية تزيد من حدة التوترات في المنطقة. وللتذكير، كانت حرمة الحدود مبدأ رئيسيا أكدته منظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت الآن الاتحاد الأفريقي، في 21 تموز/يوليه 1964، في مؤتمر القمة الثاني لمنظمة الوحدة الأفريقية، في القاهرة، بمصر. وستدافع جمهورية الكونغو الديمقراطية عن كل شبر من أراضيها. ولن نتفاوض مع إرهابيين.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

*رُفعت الجلسة الساعة 12/05.*